وقفة

▪ عالية طالب

هم طلع "حرامي"

يخيل لي أننا بسبب إدمان استخدامنا عبارة "هم طلع حرامي" فإن هذه العبارة ستدخل في موروث الأمثال العراقية وستأخذ مداها الأرحب بالإحالة إلى مسببها التأريخي، إذ أن أكثر من حادثة يمكن أن تروى عن حال العراق الحالي لتشير إلى حجم وازدهار عدد "الحرامية". ما أثار الموضوع هو خبر قرأته عن إعادة العمل بمقاولات المدارس الجاهزة التي بقيت هياكلها الحديدية في اغلب مناطقنا شاهداً على لعبة المقاولين الذين تتم إحالة الإعمال إليهم، وما أن تنصب الأساسات حتى يتوقف المشروع بسبب هرب المقاول ومعه مبلغ المقاولة، التي والحمد لله وبفضل الغيارى على أموال العراق سلمت كاملة إليهم من دون ضمانات مصرفية ومن دون دفعات محددة تصرف حسب نسب الانجاز بل تسلّم برحابة صدر وموثوقية "عراقية" إلى كل من يطلق على نفسه صفة مقاول وما أكثرهم في واقعنا المحلي اليوم. الغريب أن سلفة الخمسة ملايين والمئة راتب التي تمنح لموظفي الدولة تشترط عليهم تقديم كفيل ضامن للأولى وأربعة كفلاء للثانية تغطي رواتبهم قيمة القرض، رغم أنهم يعملون داخل منظومة الدولة وليس خارجها كما المقاول الهمام الذي يجد تسهيلات عجائبية تعتمد على حجم من يقف وراءه ممن أوصى بتسليمه المقاولة أو ممن أرساها عليه "حكوميا"، اعتمادا على مبلغ الرشوة الذي تم تسلمه من أموال الشعب.

وإن كان هناك من سيقول أن لدينا أجهزة أمن معنية بالبحث عن "الحرامية" مهما كبرت منزلته وتضخم ثراؤهم وإنها لا تفرق في تطبيق القانون بين شخص وآخر والكل سواسية أمامه، فلنا أن نستشهد أيضا بموروثنا الشعبي الذي تعلمنا منه ونحن صغار لعبة "العسكر والحرامية" لكنها استبدلت الآن بمصطلح "لعبة الحرامية والحرامية"، بعد أن ضاعت أموال العراق على أيدي أشخاص لم نفرق بينهم بوضوح يشير إلى من هو الحرامي، أهو من سهّل هدر المال أم من قام بالسكوت والتواطؤ، ولم يبحث عن السارق ليقتص منه؟

ما بين الموروث الشعبي والواقع المؤلم ذهبت مدارس العراق ضحية ومعها طلابنا الذين يتراصفون لأكثر من ٤٠-٥٠ طالباً في الصف الواحد وبنظام دوام مزدوج تجعل حصتهم من التعليم لا تزيد على ٣ ساعات، بدلا من ٦ ساعات! وبسبب هذا الواقع اللامسؤول يعيش خريجونا في كليات التربية ومعاهد المعلمين بطالة مستديمة جعلتهم يتمنون أن يعاد بهم الزمن ويبقون طلابا بدل أن تطلق عليهم الآن عبارة "عاطل عن العمل". فأي ترصين للعملية التربوية نتحدث عنه ونحن لا نكاد نجد وقتا لتعليم الجيل الجديد، كل ما مفترض انه قد هُيّئ له من مكان لائق وأجواء بيئية صحيحة وكفاءات تدريسية مؤهلة بدل أن نبقى نحصي كل يوم من أيضا "طلع حرامي" لتبقى القائمة متضخمة بهم من دون أن تشهد تقليصا يعيد للشعب أمواله وللمجتمع حقوقه وللدولة هيبتها القانونية التي نريدها لها.

عراقيون يقيمون "الفيدراليات" على الانترنت

مشاركون يستغربون ربط "المالكي" بإحياء مشروع الأقاليم

□ الناصرية/ حسين العامل

المالكي بانتظار التصويت على حكومته ... ارشيف

أثارت تهديدات عدد من مجالس محافظات الوسط والجنوب بإعلان الفيدرالية في حال سحب الثقة من المالكي حالة من التندر وعدم الرضا بين شرائح وقطاعات كبيرة من رواد مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت.

إذ قال الدكتور احمد الجنابي وهو يعلق على خبر يشير إلى أن الديوانية تهدد بتشكيل أقاليم وسط وجنوب العراق في حال الإصرار على سحب الثقة من المالكي: إن هذه الأمور التي صرح بها المسؤولون في مجالس محافظات الوسط والجنوب ما هي إلا لعب بالأوراق الساخنة ومصير ومقدرات الشعب العراقي، حيث نعلم جيدا من أنهم لا يجعلون للوطن والمواطن أي دور ولا حتى أي قيمة، مضيفا : الأهم هو تحقيق مصالح حزبية ضيقة لإبقاء الحاكم متفردا بالسلطة يمارس سياسة التهميش والتنكيل ببناء البلد فأي قانون وأي حرية هذه التي تحصل لهذا البلد.

فيما قال مشارك آخر في التعليق على الخبر المنشور في عدد من الوكالات والصحف المحلية : لم افهم ما هو الربط بين سحب الثقة من المالكي وتشكيل الأقاليم؟ إن كان تشكيل الأقاليم في مصلحة مواطنيكم فأعلنوا تشكيلها سواء كان المالكي في الحكم أم لا، وان كان العكس ويضر بمصالح مواطني المحافظات المعنية فيجب عليهم رفضها مهما كانت شخصية رئيس الوزراء، مضيفا: أما استخدامه كوسيلة تهديد وربطه بمصير المالكي فانه شيء يدعو إلى السخرية وفي نفس الوقت الإشفاق على حال المواطنين العراقيين البسطاء.

أما محمد الخالصي فعلّق قائلا : ماذا قدم المالكي حتى يقرر مجلس محافظة الديوانية هكذا قرار فما هي انجازات المالكي منذ سبع سنيين... مررنا بفترات سيئة خلال تلك السنوات العجاف، فلماذا لا نغيره برجل عراقي سياسي همه العراق فقط؟

وعلّق هادي الدراجي بذات المضمون قائلا: قبل فترة عندما سمعنا أن اغلب المحافظات تريد إقليماً، قال المالكي العراق واحد لا يتجزأ ولا نرغب في قضية الأقاليم، متابعا "لماذا اليوم عندما سمعنا بأن الكتل تريد سحب الثقة من المالكي صارت المحافظات كلها تريد الأقاليم.. هذه خطة من المالكي والمقربين منه والخاسر الوحيد هو الشعب.

وكان مجلس محافظة البصرة وعدد من مجالس المحافظات الأخرى الموالية لائتلاف دولة القانون قد هددت بتفعيل إجراءات تحويل المحافظة إلى إقليم في حال سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي.

وبدوره كتب علي الميالي تعليقا لا يخلو من التندر على تلك الدعوات في احد المواقع الالكترونية على الانترنيت قال فيه:

"يعني لو العب لو أخرب الملعب". مثل مشهور كثيرا ما يردده العراقيون فعندما تكون مصلحتك واعتبارك فوق كل مصلحة لا ترى سوى نفسك وإذا لم تحقق ما تريده فأنت مستعد أن تقلب الدنيا رأساً على عقب.. مثلنا هذا ينطبق مئة بالمائة على من يمسكون بزمام الأمور في البلد، كما يقول المعلق، مضيفا: هذا ما لاحظته من خلال التصريحات الكثيرة حيث هددت محافظات بإعلان إقليم الوسط والجنوب في حال أصرت الكتل الأخرى على سحب الثقة من المالكي... ولا اعلم هل نحن في زمن الديمقراطية أم الدكتاتورية؟، متابعا: إذا كانت الكتل الأخرى وهي أيضا منتخبة حالها حال دولة القانون، لماذا كل هذا الإصرار والتمسك الأعمى بالمنصب ؟ وأضاف الميالي بالأمس القريب قلبتم الدنيا على تصريحات الكرد بإعلان الإقليم، وقلتم هذا تقسيم للعراق ومخالف للدستور واليوم أراكم تعملون ما تنهون عنه وتنادون بما نكرتموه بالأمس فهل انقلبت الموازين؟ ويتساءل الميالي لماذا الكل يفكر بمصلحته وبالكرسي المشؤوم، ولا نجد من يفكر منكم بالعراق ووحدته وشعبه وأرضه ومائه؟، مشددا : كفاكم مصادرة للآخرين واستغفالاً للمساكين... والملعب لم يعد ملعبكم بل هو لكل العراقيين فليس من حقكم تخريبه، فكل من يفكر بتقسيم العراق هو ليس بعراقي ولا وطني.

فيما أعرب مشترك آخر أطلق على نفسه زيد عن استهجانه لما يحصل على المسرح السياسي من مشاهد كوميدية قائلا:

هل هذا أسلوب حضاري وهل سيخلص البلاد من أزمتها؟ وهل عقمت النساء ولم تلد بطلا إلا المالكي، بل هذه هي عبادة الأشخاص المخزية التي يتبعها أفراد الدعوة وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا ولا يعلمون أنهم في أسلوب الإصرار على شخص واحد يخلقون دكتاتورا سيلتهمهم.

إلى ذلك، هددت الحكومات المحلية في محافظات الوسط والجنوب التي ينتمي غالبية أعضائها الى ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي في اجتماع طارئ بمدينة البصرة الجنوبية بتحويل محافظاتها إلى أقاليم والمطالبة بانتخابات مبكرة إن سحبت الثقة من المالكي. وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي القيادي في حزب الدعوة خلال مؤتمر صحافي مشترك عقد بعد انتهاء اجتماع طارئ عقد في مدينة البصرة الجنوبية إن "الحكومات المحلية لمحافظات الجنوب والوسط توصلت خلال اجتماعها الطارئ إلى توصيات منها التأكيد على وحدة العراق ودعم الحكومة المركزية وعدم السماح بخلق أزمات سياسية"، مبيناً أن المشاركين من محافظين ورؤساء مجالس اتفقوا على دعم وتأييد مبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني بعقد الاجتماع الوطني لحل الأزمة،

وأضاف الزيدي أن "التوصيات شملت دعوة جميع الكتل السياسية في مجلس النواب إلى تغليب لغة الحوار والتخلي عن التصريحات المتشنجة، والإسراع بعقد المؤتمر الوطني ليكون منطلقا للتخلص من الأزمة السياسية"، وأشار إلى أن "كل الخيارات ستكون متاحة أمام الحكومات المحلية في الوسط والجنوب في حال سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي"، معتبراً أن "الاجتماع عقد في البصرة رداً على الاجتماعات السلبية التي عقدتها بعض الجهات السياسية في محافظات أخرى"، مشدداً على أن "الأزمة السياسية مفتعلة، وتهدف إلى تفتيت وحدة العراق".

بدوره، قال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني خلال المؤتمر الصحافي إن "هذه الخيارات التي قد تطرح عند سحب الثقة تشمل تشكيل الأقاليم والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة"، مضيفاً أن "الاجتماع كرس لمناقشة الأزمة السياسية لما تشكله من خطورة على مستقبل البلد".

خطيب الجمعة ينتقد تبادل الاتهامات بين السياسيين

الكربلائي يطرح عشرة أسئلة لحل ملف الفساد

□ كربلاء/ أمجد علي

انتقد ممثل المرجع الديني في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي بشدة ما اسماه الاتهامات المتبادلة بين الكتل السياسية التي تبحث عن مكاسب فورية وتحقيق مآرب غير خدمة المواطن في الوقت الذي دعا فيه الأجهزة الأمنية في الأنبار لحماية الزوار، وكذلك الأجهزة الأمنية في الجنوب لحماية المساجد السنية، طارحا عشرة أسئلة لحل ملف الفساد، داعيا المسؤولين إلى الإجابة عنها.

المرجع الديني عبد المهدي الكربلائي

وقال الكربلائي في خطبة الجمعة من داخل الصحن الحسيني: إن المشهد السياسي نراه في حالتي الشد والجذب، وهناك تصعيد وتراشق إعلامي وصل حد تهديد طرف لطرف آخر.. وأضاف هذا المشهد السياسي لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإرباك والتعقيد في حين أن الوقت يحتاج من جميع الأطراف إلى النية الحسنة لتحقيق الأهداف.. وقال إن سلوك هذه الطرق لن يحقق للأطراف جميعها الهدف الذي يرجونه منتقدا إتباع السياسيين للمصالح الضيقة والفئوية، وإذا بقيت الحالة على ما عليه فإن الشعب سيبقى في هذه الدوامة ولا نصل إلى حل. ودعا الكربلائي الأجهزة الأمنية في محافظة الأنبار إلى العمل الجاد في حماية الزائرين وقال إننا نثمن دور الأجهزة الأمنية في محافظة الأنبار لأنهم يواجهون الإرهابيين الذين يتعرضون له أيضا ويذهبون ضحية الأعمال الإرهابية ولكننا نطالبهم بمزيد من حماية الزوار لكي يصلوا بأمان آخذين بنظر الاعتبار ما يحصل جراء استهداف الزوار من نتائج داخلية وخارجية.. ودعا الكربلائي كذلك الأجهزة الأمنية في محافظات الجنوب الى حماية المساجد السنية، وقال إن مساجد إخواننا السنة تعرضت إلى تفجيرات لذلك المطلوب حماية هذه المساجد من هذه الهجمات وان يكثفوا جهودهم لذلك.

وفي جانب آخر، من خطبة الجمعة طرح الكربلائي عشرة أسئلة قال أنها تتعلق بملف الفساد في العراق وان على السياسيين أن يطلعوا عليها لكي يشخصوا الحل ومن ثم تبدأ المعالجة.. وبين إن من بين هذه الأسئلة أولا إن الفساد مستشر في مؤسسات الدولة، فهل تنفع معاقبة موظف بسيط مفسد، وهل يؤدي هذا إلى الإصلاح، وثانيا هل من المعقول معاقبة موظف اخذ رشوة صغيرة في الوقت الذي نرى مفسدين ومرتشين كبارا يسرقون مليارات الدنانير وهم آمنون بلا عقاب.. ويمضي في طرح السؤال الثالث فيقول: إن في المناصب الحساسة نحتاج إلى أشخاص كفوئين ونزيهين ولكننا نرى إنهما منفصلان الآن عن بعضهما، فهل نحتاج الكفوء من دون النزيه أم نحتاج النزيه من دون الكفوء، في حين كان السؤال الرابع إن في المناصب الحساسة نحتاج إلى مسؤولي ثقافة، فإذا ما عيينا ثقاة من الأقارب اتهمنا، وإذا ما عيينا من الغرباء قد يكونون مفسدين، فما هو الحل؟ وكذلك في السؤال الخامس وهو إن الاتهامات كثيرة والادعاءات أكثر واغلبها كيدية فهل يتم صرف وقت على ملاحقة مثل هذه الاتهامات أم ملاحقة بعضها، وعلى أي أساس يؤخذ البعض، أما السؤال السادس فكان إن الفاسدين الكبار محترفون ويسلكون طرقا كبيرة لتحقيق المأرب دون ترك دليل أو إثبات ليبقون في مأمن، فكيف يكون الحساب؟ وطرح الكربلائي السؤال السابع ومفاده هناك فاسدون كبار يقدون خدمات كبيرة وإذا ما تمت معاقبتهم فمن يملأ المكان الذي يقدمون منه الخدمات، في حين قال إن هناك فاسدين كباراً في السؤال الثامن توجد ضدهم أدلة لكنهم يمثلون مواقع مهمة وأرقاما خاصة في الكتل السياسية، وان أي تعرض إليهم يشكل تهديدات للعملية السياسية والتشكيلة الحكومية خاصة وان بعض الكتل لا تقبل بمحاسبة من هم مرتشون من بينهم فيدخل البلد في صراعات فكي تتم المحاسبة. وطرح خطيب جمعة كربلاء السؤال التاسع وقال إن هناك فاسدين صغارا مارسوا فسادا بسبب فقرهم فهل نحاسبهم كما نحاسب غيرهم وهم ليسوا فقراء، واختتم خطبته بالسؤال العاشر: أن هناك مسؤولين نزيهين لكن يعمل تحت إمرتهم فاسدون ولا يستطيعون منعهم فما هو الحل في مثل هذه الحالة.

الأدوية منتهية الصلاحية وراءها صفقات وعمولات لموظفي وزارة الصحة

□ ترجمة المدى

في آذار ٢٠١٢، أعلنت وزارة الصحة عن مصادرتها لأطنان من الأدوية منتهية الصلاحية وإغلاقها لعشرات الصيدليات غير المرخصة في كافة أنحاء البلاد على مدى الأشهر القليلة الماضية. ما لم تذكره التقارير أن الوزارة نفسها ربما تكون مسؤولة عن هذه المشكلة . بسبب الفساد المتفشي في مفاصل الحكومة، فإن المسؤولين في الدوائر الحكومية يقومون باستيراد مواد رخيصة الثمن من الأنواع غير الجيدة ليتمكنوا من استقطاع الأموال من العقود. ليس هذا فقط، بل أنهم غالبا ما يستخدمون وسطاء مرتبطين بسياسيين كباراً لهم حصتهم أيضا. نتيجة لذلك فقد غزت العراق منتجات رديئة الجودة ينخدع بها المواطن البسيط.

في ١٤ آذار ٢٠١٢، ذكرت تقارير أن وزارة الصحة داهمت العديد من الصيدليات التي تحوي أدوية رديئة النوعية، وأغلقت حوالي مئة صيدلية غير مرخصة في شهر نيسان ، ووضعت يدها على أربعة أطنان من الأدوية منتهية الصلاحية في تلك العملية. جاء ذلك بعد شهر من إغلاق ٢٠٠ صيدلية أخرى وإحراق ستة أطنان من المنتجات التالفة. لم تكن تلك العملية إلا دليلا على الفساد المؤسساتي المستفحل في العراق. يقول احد الصيادلة يعمل في مؤسسة طبية حكومية بأنه يرى على الدوام أدوية رخيصة يتم شراؤها من الخارج من دون فحصها من قبل السيطرة النوعية، حيث غالبا ما تنطوي العملية على صفقات وعمولات للموظفين. كما أن توفير الأدوية لا يكفي حيث تفتقر مستشفيات البلاد إلى الكثير من الأدوية والعقاقير الطبية. الوضع سيئ جدا لدرجة أن بعض الأطباء يطلبون من مرضاهم شراء الدواء والمتطلبات العلاجية من خارج المستشفيات. من المفترض أن تهتم وزارة الصحة بتوفيرها ، لا يتم ملء الطلبات الخاصة بالدواء وبدلا من ذلك يقوم العاملون في الوزارة بسرقة الأدوية من اجل بيعها في السوق السوداء أو اخذ الرشاوى لغرض توفيرها ويشترون بدلها أدوية منتهية الصلاحية كوسيلة لجمع المال.

هذه المشاكل موجودة في كل أجزاء العراق، وغالبا ما يصنف العراق كواحد من أكثر بلدان العالم فسادا. وبسبب كونه أكثر بلدان العالم اعتمادا على النفط فانه يمتلك كميات كبيرة من النقد، مما يبعده عن المساءلة أمام الرأي العام. كل ما يحتاجه السياسيون من أبناء الشعب هو أصواتهم في كل عامين، وعدا ذلك فان المواطنين لا يعتمدون على السياسيين في الأمور التي تخص الضرائب والإيرادات، وإنما يعتمدون على الحكومة في ما يتعلق بالغذاء والخدمات وفرص العمل.

في ظل هذا الوضع، فإن كبار المسؤولين الى ادني الدرجات الوظيفية يشعرون بأنهم يستطيعون أن يأخذوا من النظام ما يمكنهم الحصول عليه، وبالتالي فإن النتيجة هي مستشفيات من دون تجهيزات، ومرضى يتناولون أدوية رديئة النوعية، وأشخاص يملأون جيوبهم من المال العام في صفقات فاسدة. وبدلا من خدمة البلاد فإن الحكومة لا تخدم إلا نفسها.

عن : أفكار عن العراق